مجلـــة جديد الاقتصاد
ISSN : 1112-7341
المجلد 16 / العدد: 1 (2021)، ص 127– 156

تداعيات جائحة فيروس كورونا على فرص تحقيق التنمية المستدامة عالميا

The implications of the Coronavirus pandemic on the opportunities for achieving sustainable development globally

د. بوذريع صاليحة[1]، د. شارف نورالدين[2]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، s.boudria@univ-chlef.dz

[2] جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف (الجزائر)، n.charef@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/26 تاريخ القبول: 2021/11/01 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تبيان تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على فرص تحقيق التنمية المستدامة عالميا، من خلال ابراز الآثار الحالية والمتوقعة لهذه الجائحة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصعيد العالمي، وذلك بالاعتماد على معطيات وبيانات عالمية موثوقة.

خلصت الدراسة إلى أن هذه الجائحة العالمية المستمرة لحد اللحظة، كان لها تداعيات سلبية كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة في الدول النامية والفقيرة، أما على الصعيد البيئي فقد أدى تراجع النشاط الاقتصادي عالميا، إلى تحسن نسبي في المناخ و الحياة الطبيعية، كما أن استمرار الجائحة يزيد من احتمالات حدوث آثار سلبية أكبر على المدى البعيد.

كلمات مفتاحية: جائحة؛كورونا؛ آثار؛ تنمية؛ مستدامة.

تصنيفات JEL : I18, Q01, F01

Abstract:

The study aims to demonstrate the implications of the emerging corona virus pandemic on the opportunities to achieve sustainable development globally, by highlighting the current and expected effects of this pandemic on the economic, social and environmental aspects at the global level, based on reliable global data and statistics .

The study concluded that, this global pandemic, which has continued to date, has had major negative repercussions on the economic and social levels, especially in developing and poor countries. As for the environmental level, the decline in global economic activity has led to a relative improvement in the climate and normal life. The continuation of the pandemic increases the possibility of significant negative effects in the long term.

Keywords: Pandemic; Corona; Effects; Sustainable Development.
JEL Classification Codes: I18, Q01, F01.

المؤلف المرسل: نورالدين شارف، **الإيميل:** n.charef@univ-chlef.dz

1. مقدمة:

حظي موضوع التنمية المستدامة بأهمية علمية وسياسية كبيرة مع نهاية القرن العشرين، وذلك بفضل كتابات الكثير من المفكرين من حقول علمية متعددة، أبرزها حقل علوم البيئة والمناخ وحقل اقتصاديات التنمية، بالإضافة إلى نضال آلاف من النشطاء والمنظمات البيئية عالميا. كما أسهمت الجهود التي بذلت منذ بداية السبعينيات في توضيح العلاقة الوثيقة والارتباط القوي بين البيئة والتنمية، وتحديد الملامح العامة لمفهوم التنمية المستدامة. وجاء مؤتمر الأرض الذي عقدته منظمة الأمم المتحدة بمدينة ريو ديجانيرو بالبرازيل سنة 1992 ليضع الأسس والتوافقات العالمية لتحقيق هذا المفهوم على المستوى العالمي. ومنذ ذلك الوقت، أصبح موضوع تحقيق أهداف التنمية المستدامة حاضرا في كل جداول أعمال اجتماعات القمة لمنظمة الأمم المتحدة، خاصة مع تزايد القلق العالمي من ظاهرة تغير المناخ والاحتباس الحراري.

تتفاوت دول العالم في ميدان تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) كثيرا، بسبب قدرات كل بلد وظروفه الجيوسياسية، إلا أن الأزمة الصحية الحالية التي أفرزها تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) مع بداية سنة 2020، أحدثت تقلبات وصدمات كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي عالميا، وذلك بسبب جملة من التدابير الاحترازية التي طبقتها الحكومات لوقف انتشار الفيروس وأبرزها الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي ووقف الكثير من الأنشطة الاقتصادية، مما يجعل تحقيق خطة التنمية المستدامة العالمية آفاق 2030 صعبا للغاية، وخاصة في الدول الفقيرة والنامية.

سنحاول في هذا البحث ابراز تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة عالميا، وذلك من خلال الإجابة على اشكالية البحث التالية:

ما هي تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) على فرص تحقيق التنمية المستدامة عالميا ؟

وتندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف أثرت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) على المستوى الاقتصادي عالميا ؟
- ما هي تداعيات هذه الجائحة على الجوانب الاجتماعية (الصحة، التعليم، الفقر) للتنمية المستدامة عالميا؟
- ما هو الأثر الذي أحدثته هذه الجائحة على المستوى البيئي ؟
- ما هي فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية آفاق 2030 في ظل هذه الآثار؟

1.1.أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث بالنظر للسياق الاقتصادي والاجتماعي الحالي الذي أفرزته جائحة فيروس كورونا المستجد، ومحاولة المنظمات الدولية والحكومات ايجاد سبل للتخفيف من الآثار السلبية الكبيرة الناجمة عن هذه الأزمة الصحية العالمية. كما أن ايجاد الحلول والبدائل يجب أن ينطلق من تشخيص للوضع الحالي واستشراف السيناريوهات المستقبلية في حالة استمرت الأزمة أكثر.

2.1. أهداف البحث:

يهدف هذا البحث أساسا إلى ابراز آثار جائحة فيروس كورونا المستجد على الجوانب الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي) عالميا، وتداعيات هذه الآثار على فرص تحقيق التنمية المستدامة عالميا، ومحاولة اقتراح بعض الحلول العملية التي من شأنها التخفيف من هذه الآثار، وضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة المسطرة في الخطة العالمية للتنمية المستدامة آفاق 2030.

3.1.منهج البحث:

للإجابة على اشكالية البحث وتحقيق أهدافه، استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة كل البيانات والإحصائيات العالمية التي نشرتها المنظمات الدولية ومراكز الابحاث، حول انتشار الفيروس وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، والميادين ذات الصلة بالتنمية المستدامة، مع القيام باستشراف فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة على ضوء التطورات التي أحدثتها الجائحة عالميا.

4.1.الدراسات السابقة:

نظرا لحداثة جائحة فيروس كورونا المستجد، فقد وجدنا عددا قليلا جدا من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تأثيرات هذه الازمة على الاقتصاد العالمي والتنمية المستدامة، اخترنا منها ما يلي:

• Bruno Boidin, (2020), « **Enfin la soutenabilité forte ? Économie hétérodoxe et monde post-Covid 19** », *Développement durable et territoires* , Vol. 11, n°2, pp 1-10.

حاول الباحث في هذه الدراسة تبيان أهمية التفكير الاقتصادي الابداعي وغير التقليدي في مواجهة التحديات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا، من خلال التأكيد على أن تحقيق التنمية المستدامة يجب أن يكون بشكل قوي وقطيعة مع النماذج الاقتصادية التقليدية، عوض التنمية المستدامة الضعيفة التي تحاول مرافقة الاقتصاد التقليدي، والتي أثبتت فشلها طوال العقود الماضية.

• Khetrapal, S., & Bhatia, R. (2020). **Impact of COVID-19 pandemic on health system & sustainable development goal 3**. Indian Journal of Medical Research, 151(5), 395.

اهتم الباحثان في هذه الدراسة بآثار جائحة فيروس كورونا المستجد على النظام الصحي وفرص تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة العالمية التي اطلقتها الامم المتحدة عام 2015 وعددها 17 هدفا، حيث يشير هذا الهدف الثالث إلى ضرورة "ضمان الصحة والرفاهية للجميع وفي جميع الاعمار". وقد خلصت الدراسة إلى أن الجائحة كان لها أثر بالغ على المنظومة الصحية في معظم البلدان، وجعلت الهدف الثالث المشار اليه أعلاه يتصدر جميع أهداف التنمية المستدامة عالميا، كما أبرزت الجائحة ضرورة التعاون الدولي لمواجهة هكذا أزمات.

• طروبيا، نذير، (2020)، **فيروس كورونا: تأزم الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المواجهة**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 3، العدد 3، ص ص 10-25.

عالج الباحث الآثار السلبية لفيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) على اقتصاديات الدول العربية تحديدا، وقد توصل إلى جملة من النتائج أهمها عجز الكثير من الدول العربية على مواجهة الأزمة في ظل شح الموارد المالية بسبب التراجع الكبير في أسعار المواد الأولية المصدرة وعلى رأسها النفط.

يلاحظ أن الدراسات السابقة ركزت على الآثار الاقتصادية للجائحة فقط، فيما ركزت أخرى على المنطقة العربية تحديدا، وسنحاول في بحثنا هذا توسيع الدراسة لتشمل كل جوانب التنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) والتي تأثرت كلها بالجائحة، كما سنهتم بالواقع والآفاق عالميا.

1.5.هيكل البحث: لتغطية جوانب الموضوع المتشعب، ارتأينا تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها العالمية؛

المحور الثاني: تطور جائحة كورونا (COVID 19) عالميا ؛

المحور الثالث: تداعيات الجائحة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

2. مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها العالمية:

أسهمت الجهود التي بذلت منذ بداية السبعينيات في توضيح العلاقة الوثيقة والارتباط القوي بين البيئة والتنمية، وتحديد الملامح العامة لمفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development)، وهو مفهوم مستحدث، بدأ شيوع استخدامه والمطالبة بتحقيقه في مجالات التنمية الشاملة، بعد أن بدأت برامج التنمية في كثير من دول العالم تواجه الكثير من المخاطر والمعوقات التي تحول دون استدامتها أو قدرتها على الاستمرار، في عالم بدأ يسوده الإحساس بندرة الموارد الطبيعية وقدراتها المحدودة عند سقف محدد.

لعل أقدم وأفضل تعريف للتنمية المستدامة هو الذي اعتمدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، التي شكلتها الأمم المتحدة، والتي عرفت هذا المصطلح الجديد من خلال تقريرها لسنة 1987 كما يلي: "هي التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم" (عبد البديع، 2003، صفحة 316). وهي تعتمد في ذلك على استراتيجيات طويلة المدى في تنمية الموارد والمحافظة عليها،

حيث أنها ملك الأجيال المتعاقبة ولها حق الانتفاع بها واستغلالها دون حد الإهدار أو الاستنزاف (دعبس، 2006)

برز مصطلح التنمية المستدامة بشكل لافت عام 1992، حين اجتمع المجتمع الدولي تحت مظلة الأمم المتحدة، في ريو دي جانيرو بالبرازيل، لمناقشة سبل تفعيل التنمية المستدامة. وخلال مؤتمر القمة الذي سمي "قمة الأرض" في ريو، اعتمد قادة العالم جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، مع وجود خطط عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. ومن بين النتائج الرئيسية للمؤتمر، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي أثمرت فيما بعد وضع بروتوكول كيوتو، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، كما تم انشاء مؤسسات دولية تهتم بالموضوع مثل لجنة التنمية المستدامة المكلفة بمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر.

في سبتمبر من سنة 2000، اجتمع زعماء العالم في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في اطار ما سمي آنذاك بمؤتمر قمة الألفية، من أجل اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والالتزام بإقامة شراكة عالمية جديدة للحد من الفقر المدقع وتحديد سلسلة من الأهداف المحددة زمنيا – بموعد نهائي في عام 2015 – والتي أصبحت تعرف الآن باسم **الأهداف الإنمائية للألفية**. وتتضمن هذه الأهداف وعددها ثمانية (8) الاهتمام بتنفيذ تنمية مستدامة تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية معا، وهذه الأهداف هي:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع؛
- ضمان التعليم الابتدائي للجميع؛
- تعزيز المساواة بين الجنسين واستقلالية المرأة؛
- تحسين صحة الأطفال وتقليل وفيات الأطفال دون سن الخامسة؛
- تحسين صحة الأم وتقليل معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع؛

- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا وأمراض أخرى؛
- ضمان التنمية المستدامة (البيئة) ، وخفض النسبة المئوية للسكان المحرومين من خدمات المياه والصرف الصحي إلى النصف؛
- إقامة شراكة عالمية للتنمية.

وضعت خطة التنمية المستدامة العالمية لما بعد عام 2015 الآليات المعقدة للتفاعلات بين الأهداف المشتركة ووسائل التنفيذ المتباينة، وكذلك المراقبة الشاملة التي تشكل الحوكمة، وهذه الخطة تشكل نقلة نوعية، من خلال الأخذ في الاعتبار أن مسألة التنمية المستدامة تخص الكوكب بأسره، وأن نموذج التنمية التقليدي الذي أنشأته البلدان الصناعية لا يمكن أن يتحمله الكوكب. (PAUGAM, RIBEIRA, TUBIANA, & PACHAURI, 2015)، وفي سنة 2002 عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبرج بجنوب افريقيا، الذي اعتمد خطة لتنفيذ أهداف الألفية الانمائية. وقدمت خطة التنفيذ بناء على التقدم المحرز والدروس المستفادة منذ انعقاد قمة الأرض، ونصت على اتباع نهج أكثر تركيزا، مع خطوات ملموسة وقابلة للقياس وأهداف وغايات محددة زمنيا.

بعد مرور عشرين عاما على مؤتمر قمة الأرض التاريخي، اجتمع قادة العالم مرة أخرى سنة 2012 في ريو دي جانيرو في اجتماع سمي "ريو +20" ، لضمان تجديد الالتزام السياسي لتحقيق التنمية المستدامة، و لتقييم التقدم المحرز. ثلاثة سنوات بعد ذلك (سبتمبر 2015)، عقدت الأمم المتحدة مؤتمر القمة حول التنمية المستدامة، والذي تم خلاله اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 سبعة عشر (17)هدفا للتنمية المستدامة (SDGs) ترمي إلى توجيه العمل على الصعيد العالمي لتحقيق مجموعة مشتركة من الأهداف الإنمائية خلال فترة الخمسة عشر عاما القادمة، وقد حلت أهداف التنمية المستدامة مكان الأهداف الإنمائية للألفية التي صيغت في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد سنة 2000، ولازالت هذه

الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة معتمدة عالميا لحد الساعة، وهذه الأهداف هي (NATIONS UNIES, 2015):

1- القضاء على الفقر؛
2- القضاء التام على الجوع؛
3- الصحة الجيدة والرفاهية؛
4- التعليم الجيد؛
5- المساواة بين الجنسين؛
6- توفير المياه النظيفة والنظافة الصحية؛
7- توفير الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة؛
8- العمل اللائق ونمو الاقتصاد؛
9- ترقية الصناعة والابتكار والبنى الأساسية؛
10- الحد من أوجه عدم المساواة؛
11- صيانة المدن وبناء مجتمعات محلية مستدامة؛
12- تطبيق أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامة؛
13- معالجة قضية التغير المناخي؛
14- الحياة تحت الماء (الحفاظ على البحار)؛
15- الحياة في البر (المحافظة على الغابات)
16- تعزيز السلام والمؤسسات القوية؛
17- عقد الشراكات لتحقيق هذه الأهداف.

يرى (Hugon, 2016, p. 19) أن أهداف التنمية المستدامة تندرج في الحقيقة في سياق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وفي اطار أبعد، فيما اتفق عليه في مؤتمر قمة الأرض بريو عام 1992، وهذه الأهداف تبرز مستوى الوعي العالمي بالتحديات التي تواجه كوكبنا، وضرورة التغيير الجذري للنموذج التنموي التقليدي. وعليه فإن مفهوم التنمية المستدامة يتضمن ثلاثة أبعاد أساسية متكاملة وهي:

- **بعد التنمية الاقتصادية** : ويتضمن توظيف الموارد الاقتصادية من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر؛
- **بعد التنمية الاجتماعية** : والهادف إلى التحكم في النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية؛
- **البعد البيئي**: والهادف إلى المحافظة على البيئة بكل أبعادها من المخاطر التي قد تنجم عن الاستغلال البشري اللاعقلاني .

من خلال ما سبق، يتضح انه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بتحقيق الاندماج والتكامل مابين الأبعاد الثلاثة الرئيسية، وهي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية للتنمية، واعتبارها خيارات متكاملة وليست منفصلة، وأن إغفال البعد البيئي أو الاجتماعي سيؤثر سلبا على البعد الاقتصادي. وهذا ما يوضحه الجدول (1):

الجدول 1:الأبعاد الأساسية التنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النمو الاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة راس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العدالة الاقتصادية	التنوع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكييف

المصدر: (غنيم و أبوزنط، 2008، صفحة 178)

حسب تقرير الأمم المتحدة حول تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019، فقد جرى إحراز تقدم في بعض المجالات البالغة الأهمية، فقد شهد الفقر المدقع انخفاضاً كبيراً، وهبط معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 49 في المائة بين عامي 2000و 2017 ، وأنقذ التلقيح ملايين الأرواح، وأصبح الآن بإمكان الغالبية العظمى من سكان العالم الحصول على الكهرباء، وأصبح الآن لدى 71 بلداً والاتحاد الأوروبي مجموعة من السياسات والأدوات التي تدعم استدامة الاستهلاك والإنتاج (الأمم المتحدة، 2019) .

3. تطور جائحة كورونا (COVID 19) عالميا:

يعتبر وباء كورونا المستجد من الأوبئة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، والتي حصدت ومازالت تحصد أرواح العديد من الأرواح من فئات عمرية مختلفة، ظهر هذا الوباء أول مرة بالصين في أواخر شهر ديسمبر 2019، والتي كبدها خسائر بشرية

ناهيك عن الخسائر الاقتصادية المهولة من جراء سياسة الحجر الصحي التي انتهجته مختلف دول العلم الشيئ الذي أثر كذلك المستويات التالية: الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. ينتشر فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) عبر طرق مختلفة منها المصافحة ولمس الاماكن الموبوءة، حيث يعمل الفرد بعد ذلك على لمس أنفه، أو عينه أو فمه فيدخل الفيروس عبر هذه القنوات ليبدأ بتخريب الجهاز التنفسي وقد يؤدي في حالات قليلة إلى الوفاة.

عرفت منظمة الصحة العالمية فيروس كورونا على أنه" سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان، ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة الى الأمراض الأشد وخامة، على سبيل المثال- متلازمة الشرق الاوسط التنفسية(ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة(سارس). وفيروس كورونا المكتشف مؤخرا كوفيد-19.

يمكن أن تسبب عدوى الفيروس أعراضا خفيفة تشبه أعراض الانفلونزا الموسمية، وتظهر أعراض العدوى بعد أقل من أسبوع عادة الى 14 يوما من التعرض للفيروس، وتتمثل الأعراض الأكثر شيوعا لمرض كوفيد-19 في: السعال أو ضيق التنفس أو صعوبة التنفس، مع حمى وآلام في العضلات أو الجسم.

مع تطور انتشار الفيروس عالميا بشكل كبير أعلنت المنظمة العالمية للصحة بتاريخ 2020/03/11 أن مرض فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) أصبح يعتبر جائحة عالمية (pandemic) أي أنه وباء عالمي، ويستخدم وصف الوباء العالمي أو الجائحة لوصف الأمراض المعدية عندما نرى تفشيا واضحا لها وانتقالا من شخص إلى آخر في عدد من البلدان في العالم في الوقت نفسه. وُيرجح حدوث الوباء العالمي إذا كان الفيروس جديدا، ولم تسبق الإصابة به، ما يتسبب في تفشي عدواه بين الناس سريعا، فضلا عن إمكانية انتقاله من شخص إلى آخر بطريقة مؤثرة ومستمرة.

وضع الانتشار السريع لفيروس كورونا المستجد صحة و حياة الانسان والاقتصاد العالمي والنظام الدولي بكل مكوناته أمام اختبار وتحدي جديد، في ظل الارتفاع المتزايد في أعداد الاصابات الكبيرة في العالم، ومنذ ظهوره في الصين مع نهاية العام 2019، انتشر بصورة مخيفة إلى كافة دول العالم، حيث تفيد آخر احصائيات منظمة الصحة العالمية (WHO, 2021) بأن وفيات جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) بلغت أكثر من 182 953 1حالة، من بين 321 328 91 إصابة مؤكدة بفيروس كورونا انتشرت في 188 دولة حول العالم حتى تاريخ 12 جانفي 2021 . بينما تعافى منها 316 334 65حالة عبر العالم. كما أن هناك تفاوت في عدد الإصابات والوفيات بين الدول، حيث تتصدر الولايات المتحدة الامريكية القائمة بعدد وفيات يقدر بـــ 249 385 من إجمالي عدد الحالات المصابة المقدرة بـــ 197 143 23 حالة، فيما تأتي الهند والبرازيل في المرتبة الثانية والثالثة على التوالي، ب 617 203 و364 151حالة وفاة من بين 913 479 10 و 833 8133 حالة إصابة مؤكدة على التوالي.

كما أن هناك تفاوت بين أقاليم العالم من حيث عدد الحالات المصابة المؤكدة، وها ما تظهره احصائيات المنظمة العالمية للصحة الظاهرة في الجدول أدناه.

الجدول 2: توزيع عدد حالات الاصابة المؤكدة حسب أقاليم منظمة الصحة العالمية(12 جانفي 2021)

الاقليم	عدد الاصابات المؤكدة
أمريكا	40 922 526
أوروبا	30 080 083
جنوب شرق آسيا	12 430 476
شرق المتوسط	5 309 701
افريقيا	2 265 899

غرب المحيط الهادي	1 253 191

Source : (WHO, 2021)

أمام تفشي جائحة كورونا (كوفيد-19) في غالبية بلدان العالم بشكل سريع، قامت الحكومات وبتنسيق مع المنظمة العالمية للصحة باتخاذ جملة من التدابير الاحترازية بغرض الحد من انتشار الفيروس ، ومن أبرز تلك الاجراءات نذكر:

- **فرض التباعد الاجتماعي وحظر التجمعات الجماهرية:** يهدف التباعد الاجتماعي الى محاصرة الوباء من خلال الزام الناس بالابتعاد عن بعضهم البعض مسافة أمان، بالإضافة إلى منع التجمعات، والحد من حركة الناس؛
- **تنفيذ سياسة الحجر الصحي:** للحجر الصحي دور كبير في التصدي للعديد من الأمراض التي حصدت أرواح الملايين على مر التاريخ، مقارنة بالتدابير الوقائية الأخرى، إذ أدى إلى انخفاض معدل العدوى بنسبة تتراوح بين 44% و81%، ومعدل الوفيات بنسبة تتراوح بين 31% و63%.
- **إغلاق المدارس والجامعات:** مع انتشار فيروس كورونا (كوفيد ــ 19)، أعلنت العديد من البلدان عن إغلاق المدارس والجامعات وتبني التعليم عن بعد مؤقتا، وإذا كان صغار السن أقل عرضة للإصابة بالفيروس، فإن احتمال نقلهم للفيروس من أماكن الدراسة إلى المنزل وارد جدا، مما يعرض أفراد أسرهم الأكبر سنًا للخطر ؛
- **فرض اجبارية ارتداء الأقنعة الواقية** : مع انتشار فيروس كورونا (كوفيد ــ 19)، أوصت منظمة الصحة العالمية باستخدام قناع مناسب له وهوN95 ،كأحد تدابير الحماية الشخصية. وتبعا لذلك فرضت معظم الدول على مواطنيها إلزامية ارتداء قناع تنفسي للوقاية من العدوى.
- **اطلاق حملات التلقيح ضد الفيروس** : حيث مع بداية الثلاثي الثاني من سنة 2021، بدأت الكثير من الدول في اطلاق عمليات واسعة للتلقيح ضد الفيروس،

وذلك بعد اعتماد مجموعة محدودة من اللقاحات العالمية التي توصلت إليها مخابر أدوية عالمية في كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والصين وروسيا.

4. تداعيات الجائحة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة:

لاشك أن جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) ليست مجرد أزمة صحية عالمية، بل هي أزمة إنسانية، لها تداعيات اقتصادية واجتماعية وبيئية على كل دول العالم، بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن يكون لهذه الجائحة، تأثير عميق وسلبي على جهود التنمية المستدامة، فقد أدت هذه الازمة إلى ما يسمى بأزمة الاغلاق الكبير، التي تعبر عن تلك المشكلات الاقتصادية الناجمة عن تدابير الحجر المنزلي ووقف الكثير من الأنشطة التجارية كإجراء احترازي لوقف تفشي الفيروس، وقد أدى هذا إلى تراجع كبير في الأنشطة الاقتصادية والتجارية عالميا، مما سيكون له تأثير سلبي بلا شك على فرص تحقيق خطة التنمية المستدامة العالمية آفاق 2030.

1.4 الآثار الاقتصادية الحالية والمحتملة لجائحة كورونا (كوفيد-19):

يشهد العالم أزمة اقتصادية عالمية هي أشد وطأة من أزمة الكساد العظيم الذي انفجر عام 1929 وامتدت تداعياته حتى نهاية الثلاثينات من القرن الماضي، وأشد كذلك من الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي عام 2008، فلأول مرة في تاريخ البشرية، يشهد العالم حالة من الاغلاق العام في جميع دول العالم بسبب تدابير الحجر الصحي للحد من تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19)، مما أدى إلى وقوع صدمات حادة في أغلب القطاعات الاقتصادية داخل كل دولة، وسنتطرق فيما يلي لأهم الآثار الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا المستجد.

1.1.4 الانتاج والنمو الاقتصادي:

الحقيقة أن الاقتصاد العالمي كان يعاني تباطؤا في النمو قبل ظهور فيروس كورونا المستجد، فالتوترات السياسية والتجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، كان

لها أثر جد سلبي على النمو عالميا، بالإضافة إلى عودة النزعة الحمائية في كثير من دول العالم، وجاءت هذه الجائحة في الوقت الذي لم يتعافى فيه الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية العالمية الأخيرة بشكل كلي، وأدت تدابير الحجر الشامل والإغلاق إلى تضرر كبير للقطاعات الاقتصادية وعلى رأسها القطاع الخدمي، والذي يشكل القطاع الأكثر أهمية ومساهمة في الناتج المحلي في معظم الدول المتقدمة، كما تضررت الكثير من الصناعات بسبب تراجع الطلب عالميا والتوقف الجزئي لسلاسل الامداد.

يشير (صندوق النقد الدولي، 2020) إلى أن التنبؤات بمستوى نمو الاقتصاد العالمي في ظل هذه الأزمة، يكتنفها الكثير من عدم اليقين، وذلك لأن التداعيات الاقتصادية تعتمد على عوامل غير مؤكدة تتفاعل بطرق يصعب توقعها، ومن هذه العوامل على سبيل المثال، مسار الجائحة، نجاح اللقاحات، وكثافة جهود الاحتواء ودرجة فعاليتها.

تقدر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) انخفاضا في مستوى الإنتاج يتراوح بين 20 و25 % في العديد من الاقتصاديات، مع احتمال انخفاض إنفاق المستهلكين بنحو الثلث. فبينما تكون الآثار قصيرة الأجل بارزة، ستعتمد الآثار المترتبة على نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي على العديد من العوامل، بما في ذلك مدى صرامة تدابير الإغلاق الشامل ومدة سريانها، ومدى انخفاض الطلب ومدى تأثير تدابير الدعم المالي والنقدي على الانتعاش الاقتصادي (منظمة التعاون الاسلامي، 2020).

يشير تقرير " آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن مجموعة البنك الدولي في جانفي 2021 في ظل التوقعات العالمية، إلى أن جائحة فيروس كورونا المستجد أثرت بشكل حاد على النشاط الاقتصادي العالمي، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3) أدناه، والذي يبرز انكماشا حادا متوقعا للاقتصاد العالمي بمعدل -4.3 % في عام 2020، وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008 و2009، بينما تظهر التوقعات معدل انكماش للناتج في الاقتصاديات المتقدمة يقدر بـــ - 5.4 % . وفيما

يتعلق باقتصاديات منطقة الأسواق الناشئة والاقتصاديات النامية، فمن المتوقع تسجيل انكماش في سنة 2020 بنسبة (- 2,6 %)، في أسوأ أداء عالمي منذ أربعة عقود نتيجة هذه الجائحة، ويتوقع البنك الدولي كما هو ظاهر في الجدول تعافي تدريجي للاقتصاد العالمي في سنتي 2021 و 2022 بسبب الآمال العالمية في نجاح اللقاحات وعودة النشاطات الاقتصادية إلى سابق عهدها.

الجدول 3: توقعات معدل النمو الاقتصادي العالمي في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19)، جانفي 2021.

الوحدة:(%)

الاقليم	2018	2019	2020	2021	2022
العالم	**3.0**	**2.3**	**4.3-**	**4.0**	**3.8**
البلدان المتقدمة	2.2	1.6	5.4-	3.3	3.5
بلدان الأسواق الناشئة والبلدان النامية	4.3	3.6	2.6-	5.0	4.2
منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ	6.3	5.8	0.9	7.4	5.2
أوروبا وآسيا الوسطى	3.4	2.3	2.9-	3.3	3.9
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1.9	1.0	6.9-	3.7	2.8
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.5	0.1	5.0-	2.1	3.1
جنوب آسيا	6.5	4.4	6.7-	3.3	3.8
أفريقيا جنوب الصحراء	2.6	2.4	3.7-	2.7	3.3

المصدر: (البنك الدولي، 2021).

يرى بعض الباحثين أن اقتصاديات الدول المتقدمة هي الأكثر تضررا من الأزمة، وهي التي تؤدي دورا محوريا في الاقتصاد العالمي، على غرار مجموعة السبعة (G7)والصين، فهذه الدول تساهم بأكثر من 60 %من اجمالي الناتج العالمي، و65% من الناتج الصناعي العالمي، و41% من اجمالي الصادرات المصنعة عالميا(طروبيا، 2020). وحتى الدول النفطية تضررت بشكل كبير، فلقد انخفض سعر البرميل خام برنت من 68.9 دولار للبرميل بداية 2020 الى نحو 25 دولار للبرميل نهاية مارس من نفس السنة، ولكن مع الإعلان عن توصل إلى لقاحات في بعض الدول، بدأ سعر البرميل في الارتفاع تدريجيا ليصل إلى 56,19 دولار للبرميل بداية جانفي 2021.

2.1.4 قطاع السياحة :

يشكل القطاع السياحي رافدا اقتصاديا وقطاعا استراتيجيا في كثير من الدول، وتعتمد عليه هذه الدول لتوفير العملة الأجنبية وتوفير مناصب الشغل وتحريك الطلب الداخلي، وتقدر بعض المصادر أن قطاع السياحة يساهم بنسبة 10% من الناتج الاجمالي العالمي.

يساهم قطاع السياحة أيضا في معالجة مشكلة البطالة من خلال الوظائف التي يوفرها، والتي يقدرها البعض بحوالي 330 مليون وظيفة حول العالم أي ما نسبته 10 % من الوظائف، وتمثل السياحة حوالي 30 % من صادرات الخدمات العالمية ما يعادل 1.5 تريليون دولار امريكي (عبد المنعم و قاسم، 2020). وبعد اعلان منظمة الصحة العالمية مجموعة من تدابير فرض قيود على السفر شهر مارس 2020 بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19)، دخل قطاع السياحة في أزمة حقيقية، ومن بين 217 وجهة سياحية حول العالم، أغلقت 45% حدودها كليا أو جزئيا في وجه السياح، فيما علقت 30 % من الرحلات الدولية كليا أو جزئيا. ومنعت 18 % من الوجهات دخول المسافرين اليها من دول محددة أو الركاب الذين عبروا من خلال وجهات معينة، بينما طبقت 7 % اجراءات مختلفة، مثل الحجر

الصحي أو العزل الذاتي لمدة 14 يوما للقادمين إليها (منظمة التعاون الاسلامي، 2020) .

مع التوقف الشبه الكلي لرحلات المسافرين عالميا، وتوقف أنشطة الخدمات الداعمة لقطاع السياحة كالنقل الجوي، الفنادق، المطاعم وغيرها، وضع خبراء منظمة السياحة العالمية في منتصف عام 2020 ثلاثة سيناريوهات محتملة للتراجع المتوقع في أعداد السياح الوافدين عالميا، وتتلخص هذه السيناريوهات فيما يلي (UNWTO, 2020) :

السيناريو الأول: انخفاض في عدد السياح الوافدين دوليا سنة 2020 بنسبة 58 % مقارنة بسنة 2019، اذا بدأ الفتح التدريجي للحدود وتخفيف القيود على السفر مع بداية شهر جويلية 2020.

السيناريو الثاني: انخفاض في عدد السياح الوافدين دوليا سنة 2020 بنسبة 70 % مقارنة بسنة 2019، اذا بدأ الفتح التدريجي للحدود وتخفيف القيود على السفر مع بداية شهر سبتمبر 2020.

السيناريو الثالث: انخفاض في عدد السياح الوافدين دوليا سنة 2020 بنسبة 78 % مقارنة بسنة 2019، اذا تأخر الفتح التدريجي للحدود وتخفيف القيود على السفر إلى بداية شهر ديسمبر 2020.

والمتتبع للإجراءات التي اتخذتها معظم الدول والوجهات السياحية أواخر عام 2020، والمتعلقة برفع القيود على السفر والرحلات الجوية، يلاحظ أن السيناريو الثاني هو الذي حدث بشكل كبير، فقد بدأت اجراءات التخفيف من القيود على السفر مع بداية الخريف، إلا أن دولا عديدة أبقت على المنع والحظر للسفر إلى الخارج ورفعت القيود فقط على الرحلات الداخلية مع تطبيق البروتوكول الصحي. ويرى (Gössling, Scott, & Hall, 2020) أن الأزمة الحالية هي فرصة لبناء نموذج جديد لصناعة السياحة العالمية وإعادة النظر جذريا في المنطق الكمي.

3.1.4 التجارة الدولية :

عانت التجارة العالمية كثيرا خلال سنة 2019 بسبب الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين من جهة، وبسبب عودة السياسات التجارية الحمائية في كثير من دول العالم، ومع انتشار فيروس كورونا في الصين وما رافقه من تدابير الغلق شبه الكامل، بدأ الطلب الصيني الكبير في التراجع، كما بدأت حركة التجارة العالمية والمبادلات التجارية تتراجع بشكل محسوس.

وفقا للإحصاءات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية في 18 ديسمبر ، فإن أزمة فيروس كورونا أدت إلى انخفاض في حجم التجارة العالمية للسلع بنسبة 12.7٪ في الربع الثاني من سنة 2020، ثم حصل انتعاش جزئي حيث ارتفع حجم هذه التجارة بنسبة 11.6٪ في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني. وعلى الرغم من هذا الانتعاش ، إلا أن حجم التجارة العالمية بين يوليو وسبتمبر لا يزال أقل بنسبة 5.6 ٪ مما كان عليه في نفس الفترة من عام 2019. (WTO, 2020)

وتشير المنظمة أيضا أن الانتعاش في زيادة الصادرات كان أفضل في الدول الأكثر تصنيعا، بينما كان الانتعاش ضعيفا في الدول التي تصدر مواد أولية، ويبين هذا حجم التحديات والصعوبات التي ستواجه الدول النامية والأقل نموا، والتي تعتمد في صادراتها بشكل كبير على المواد الأولية الأحفورية والمنتجات الزراعية.

ويذهب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في تقديراته إلى نفس ما أشارت اليه المنظمة العالمية للتجارة، حيث يشير المؤتمر في تقريره الصادر مؤخرا، أن قيمة التجارة العالمية للسلع شهدت تراجعا كبيرا في النصف الأول من سنة 2020 بمعدل يقارب 18 ٪ بالمقارنة مع نفس الفترة للعام 2019، بسبب أزمة فيروس كورونا، مع بداية التحسن التدريجي الطفيف في النصف الثاني من السنة. (UNCTAD، 2020) .

2.4 آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

سنتطرق في هذا الجزء إلى تداعيات جائحة كوفيد 19 على كل من التعليم والصحة ومستويات البطالة والفقر عالميا.

1.2.4 أثر جائحة كوفيد 19 على التعليم:

يعتبر التعليم أحد أهم مقومات التنمية كما أن له تأثير مباشر في الحد من آفة الفقر، كما أن الارتقاء بمستوى التعليم يحفز الابتكار ويعزز التماسك الاجتماعي ويدفع بالنمو الاقتصادي الى الأمام، ولا يمكن تنمية رأس المال البشري بدون توفير فرص تعليم جيد للجميع. كما يشكل التعليم الهدف الرابع والبارز في أهداف التنمية المستدامة العالمية، وبدونه لا يمكن تحقيق خطة التنمية المستدامة آفاق 2030.

ومع الانتشار الكبير لفيروس كورونا (كوفيد 19) سارعت معظم الدول إلى غلق المدارس والجامعات وكل المؤسسات ذات الطابع التعليمي خوفا من انتشار العدوى على نطاق واسع، وأدى هذا إلى حرمان مئات الملايين عبر العالم من التعليم الحضوري، والذي حاولت معظم الدول تعويضه بأساليب التعليم المنزلي والتعليم عن بعد بواسطة المنصات الرقمية. وفي الوقت الذي نجد أن الدول المتقدمة تملك البنية التحتية اللازمة والخبرة المسبقة في ميدان التعليم الالكتروني، نلاحظ أن الكثير من الدول النامية تعاني من ضعف بنية تكنولوجيا المعلومات والاتصال، ووجدت الكثير من العائلات صعوبة في ضمان استمرار العملية التعليمية لأبنائها في هذه الدول.

ويرى (الخليف، 2020) أن الحفاظ على استمرارية التعليم في حالات الطوارئ يحتاج إلى جهود مجموعة من الأطراف التي تساهم في تحقيق الحد الأدنى من معايير التعلم، وتعمل على توفير الدعم المالي وتوجيه الممولين وفق رؤية واضحة وتخطيط سليم .

2.2.4 آثار جائحة كورونا على الصحة:

على عكس القطاعات الاقتصادية الأخرى، فإن قطاع الصحة (المستشفيات وقطاع تجارة الأدوية والمستلزمات الصحية) استفاد نسبيا من أزمة كوفيد 19، وذلك راجع لازدياد الطلب بشكل كبير على الخدمات والمستلزمات الصحية لمواجهة الجائحة، وفي خضم زيادة حالات الاصابة بالفيروس والطلب على العلاج العاجل، تعرضت أنظمة الرعاية الصحية لضغوط هائلة في جميع أنحاء العالم، ووضعت أمام اختبار صعب لقياس مدى جاهزية آليات التأهب والاستجابة للطوارئ الصحية، وبينت أزمة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) الأهمية البالغة للأنظمة الصحية ذات الموارد والقوة العاملة المؤهلة للحماية من تهديدات الأمن الصحي.

ويذهب (إتحاد الغرف العربية، 2020، صفحة 17) إلى التأكيد أن أنظمة الرعاية الصحية العالمية تعرضت لضغوطات كبيرة في خضم هذه الأزمة الصحة، من أجل تلبية الطلب المتزايد على التشخيص والعلاج، في ظل نقص كبير في المعروض من الأجهزة الطبية والأدوية لمواجهة هذا الطلب المتزايد . فيما يرى (منه، 2020) أن جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) كشفت عن أزمة استعداد الأنظمة الصحية عالميا، و أظهرت في نفس الوقت نماذج لأنظمة صحية ناجحة تمكنت من حصر انتشار الفيروس كما هو الحال في كوريا الجنوبية.

لا يفوتنا هنا أن نسجل أن القطاع الصحي في الدول النامية، استفاد كثيرا خلال هذه الأزمة من الدعم والتمويل الحكوميين بشكل متزايد، من أجل انجاح جهود وقف انتشار الفيروس، ويرى (Khetrapal & Bhatia, 2020, p. 395) أن مكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد أصبح يتصدر جدول الأعمال العالمي في الوقت الحاضر. بينما أصبح تحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن الإطار الزمني المحدد لعام 2030 أمرا ثانويا، لأن الوباء لم يتوقف لحد الساعة وتاريخ انتهاءه غير مؤكد،

وعليه فإن جميع أهداف التنمية المستدامة ستتأثر بالنظر إلى طبيعتها المترابطة ، وأكثر تلك الأهداف تضررا هو الهدف الثالث (3) المتعلق بالصحة.

3.2.4 أثر الجائحة على تزايد معدلات البطالة و الفقر عالميا:

أثر الانتشار السريع للفيروس والتدابير الاحترازية التي رافقته بشكل كبير على سوق العمل عالميا، فقد وجد الكثير من الناس أنفسهم في حالة بطالة اضطرارية، كما بدأ الكثير يتخوفون من بيئة عملهم اليومي، خوفا من اصابتهم أو نقلهم للعدوى إلى أسرهم، وسارعت الكثير من المؤسسات إلى تقليص عدد العاملين لديها في ظل هذه الظروف واستجابة للتدابير الحكومية الالزامية.

في شهر مارس من عام 2020، وعندما كان الفيروس قد وصل إلى أوروبا وأمريكا، وبدأت اجراءات الغلق والحجر المنزلي في معظم دول العالم، توقعت منظمة العمل الدولية (ILO, 2020) في أول تقرير أصدرته بشأن الأزمة، أن يرتفع عدد البطالين عالميا بـــ 5.3 مليون (السيناريو المتفائل)، وبحوالي 24,7 مليون (السيناريو المتشائم).

يبدو أن منظمة العمل الدولية كانت متفائلة في كل توقعاتها، فبعد شهر مارس تسارع انتشار الفيروس بشكل رهيب، ووصل إلى كل دول العالم تقريبا، وأغلقت معظم المؤسسات الخدمية أبوابها، كما قلصت المؤسسات الصناعية من حجم عمالتها تحت ضغط التدابير الاحترازية من جهة، وبسبب تراجع الطلب عالميا من جهة أخرى، وفي النسخة السادسة من تقريرها الدوري الخاص بآثار فيروس كورونا على سوق العمل، والصادر في شهر سبتمبر 2020، أعلنت المنظمة أن إجمالي الخسائر المقدرة لساعات العمل في الربع الثاني من عام 2020 هي 17.3 في المائة مقارنة بالربع الرابع من عام 2019 ، أو ما يعادل 495 مليون وظيفة بدوام كامل (FTE) , (ILO 2020) وهذا بسبب الاستمرار في غلق العديد من أماكن العمل على نطلق عالمي.

التأثيرات السلبية الكبيرة للجائحة على سوق العمل، سيكون لها بدون شك آثار وخيمة على مستوى الفقر عالميا، ومما فاقم من مشكلة البطالة، فقدان العمالة الحرة وعمال الأجر اليومي والعمالة المؤقتة لوظائفهم، بسبب إجراءات الغلق والحجر التي دامت طويلا. وفي أبريل من سنة 2020، قدر البنك الدولي أن تفشي فيروس كورونا المستجد سيتسبب في سقوط ما يتراوح بين 40 و60 مليون شخص في براثن الفقر المدقع عالميا، ومع زيادة أعداد الاصابات وانتشار الفيروس عالميا، عاد البنك مجددا وقام بتحديث هذه التقديرات نهاية شهر يونيو، حيث توقع أن تتسبب الجائحة وطول فترة الاغلاق إلى زيادة أعداد الفقراء بمقدار 71 مليون شخص عالميا على أساس خط الفقر الدولي وهو 1,9 دولار للفرد في اليوم، أما إذا تدهورت الأوضاع أكثر، فيتوقع البنك وصول العدد إلى 100 مليون فقير (البنك الدولي، 2020). وهذه المؤشرات تدل على صعوبة تحقيق الهدف الأول والثاني من أهداف التنمية المستدامة، والمتعلقان أساسا بالقضاء على الفقر والجوع عالميا آفاق 2030.

3.4 تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد-19) على البيئة والمناخ:

يشكل التغير المناخي(climat change) تحديا هائلا للبشرية جمعاء، وتعرف الأمم المتحدة في اتفاقيتها الإطارية لتغير المناخ، تغير المناخ على أنه" تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إلى النشاط البشـــري، والـــذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي، والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ، على مدى فترات زمنية متماثلة" (منظمة الامم المتحدة، 1992، صفحة 3). ومن أجل مواجهة هذا التحدي والحد من انبعاثات الغازات الدفيئة والسامة في الجو، كان للبعد البيئي نصيب كبير في أهداف التنمية المستدامة العالمية، فالهدف الثالث عشر (13) يخص "معالجة قضية التغير المناخي" تحديدا، والهدف السابع (7) يرمي إلى "تحفيز استخدام الطاقة النظيفة" التي تساهم في الحد من التغير المناخي، كما أن الهدف الثاني عشر (12) والذي يرمي إلى "تشجيع أنماط الانتاج والاستهلاك المستدامة" يصب في

نفس الإطار، وخصص الهدفين الرابع عشر (14) والخامس عشر (15) تباعا لحماية الحياة تحت الماء (الحفاظ على النظام البيئي للبحار والمحيطات) وحماية الحياة البرية (الحفاظ على الغابات والأراضي الزراعية).

تنبعث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بشكل طبيعي، وهي ضرورية لبقاء البشر والملايين من الكائنات الحية الأخرى على قيد الحياة، عن طريق الحفاظ على جزء من دفء الشمس وعكسها مرة أخرى إلى الفضاء لتجعل الأرض صالحة للعيش. ولكن بعد أكثر من قرن ونصف من التصنيع ، وإزالة الغابات، والزراعة الواسعة النطاق ، ارتفعت كميات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي إلى مستويات قياسية. وبينما تنمو الاقتصاديات ومستويات المعيشة للسكان، فإن مستوى تراكم انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري (الغازات الدفيئة) آخذة في الارتفاع أيضا. (الأمم المتحدة، 2020). ويذهب (العلوي و فعراس، 2020) إلى أن أزمة فيروس كورونا ساهمت في تقليل انبعاث الغازات السامة وتحسين جودة الهواء مع تراجع أنشطة الانتاج والحركة عالميا.

من جانبه، يؤكد (مكرازي، 2020) أن أزمة فيروس كورونا المستجد أثرت على الحياة البيئية بشكل ايجابي، من حيث مساهمتها في تحسين جودة الهواء بسبب تراجع في مستويات التلوث عالميا، بالإضافة إلى تعافي طبقة الأوزون مع التراجع في انبعاث غاز الكربون بنسبة 25 %، وعودة مظاهر الحياة البرية الطبيعية في كثير من الأقاليم.

ففي الوقت الذي تسجل فيه الجائحة خسائر فادحة على كل المستويات، يبدو أن الجانب البيئي سيتحسن قليلا مع استمرار هذه الازمة، ومعلوم أن التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة بينهما جدلية قديمة، ثابتة ومتجددة.

5. خاتمة:

تشكل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) تحديا كبيرا للبشرية، فقد جاءت هذه الأزمة والعالم لم يتخلص بعد من آثار الأزمة المالية العالمية الأخيرة، ولمواجهة تفشي الفيروس عالميا بادرت الحكومات إلى اتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية، كان أبرزها الحجر الصحي وفرض التباعد الاجتماعي، وهي اجراءات أثرت بشكل بالغ على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فقد تقلص النشاط الصناعي والخدمي بشكل كبير، وزادت الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية على معظم الدول، التي أصبحت مطالبة بالإنفاق أكثر على جبهتين، الأولى هي رصد ميزانيات خاصة للقطاع الصحي من أجل مجابهة تفشي الفيروس، والثانية هي تخصيص ميزانيات اضافية لدعم المحتاجين والمتعاملين الاقتصاديين المتضررين من الجائحة.

ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذا البحث نذكر:

- أثرت الجائحة بشكل سلبي للغاية على الجوانب الاقتصادية للتنمية المستدامة، فقد تراجع النشاط الصناعي والخدمي والسياحي عالميا بشكل غير مسبوق، مما نجم عنه تراجع في معدل نمو الناتج الاجمالي العالمي، وتراجع في التوظيف (زيادة معدل البطالة)، وتراجع في حجم المبادلات التجارية العالمية؛
- كان لهذه الأزمة الصحية العالمية أثر سلبي أيضا على الجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة عالميا، فقطاع التعليم تضرر بشكل كبير بسبب اغلاق المدارس والجامعات، وعجزت النظم التعليمية في كثير من الدول النامية على تطبيق التعليم الالكتروني بسبب ضعف البنى التحتية لتكنولوجيا المعلومات، كما تضررت نظم الرعاية الصحية الحكومية بسبب الضغط الكبير والطلب المتزايد على خدمات الكشف والعلاج، كما زاد عدد البطالين والفقراء عالميا؛
- كان للجائحة أثر ايجابي على وضعية المناخ والبيئة بشكل عام، فقد تراجع مستوى انبعاث غاز الكربون والغازات الدفيئة الأخرى بسبب توقف الكثير من الأنشطة

الصناعية والتجارية، ويجب أن يتم الاستثمار عالميا في هذا الانجاز النسبي المحقق على المستو البيئي؛

- بالنظر إلى حجم هذه الآثار السلبية للجائحة، وبالنظر إلى الوقت الكبير الذي سيتطلبه التعافي التام منها عالميا، فإن تحقيق خطة وأهداف التنمية المستدامة العالمية آفاق 2030 سيكون جد صعب، خاصة في الدول النامية والدول منخفضة الدخل، والتي ستكون عاجزة عن تمويل تنفيذ الخطة محليا.

أمام هذا الوضع، يتوجب على الحكومات والهيئات الدولية العالمية المختصة، العمل على:

- توفير الدعم المالي والتقني اللازم للدول الأكثر تضررا من الجائحة والدول الفقيرة لمواجهة تبعات هذه الازمة؛
- التدخل العاجل للمنظمات المالية العالمية ومنظمة الصحة العالمية لوضع خطة عالمية لتسريع وصول اللقاحات إلى الدول الفقيرة، من أجل ضمان مناعة عالمية ضد الفيروس،
- تقديم الدعم المالي للمؤسسات والأفراد المتضررين من آثار الازمة في كل القطاعات، وخاصة أولئك الذين فقدوا مناصب عملهم والمهددين بالسقوط في الفقر؛
- يتوجب على الدول النامية ومنها العربية، العمل بشكل مكثف من أجل تنويع اقتصادياتها والتحرر من التبعية لصادرات المواد الاولية وعلى رأسها النفط، والتي تتأثر كثيرا بتقلبات الأسعار أوقات الأزمات العالمية؛
- يتوجب على الحكومات ايلاء الاهتمام أكثر لقطاعي التعليم والصحة، من خلال تخصيص الموارد المالية الكافية في ميزانياتها السنوية، لمواجهة تبعات الأزمة وضمان عدم توقف العملية التعليمية للأجيال الحالية؛

- مواصلة تقديم الدعم الكامل لجمعيات المجتمع المدني وإشراكها في برامج مواجهة تداعيات الجائحة، وتكوين نظام متكامل من هذه الجمعيات الفاعلة للاستفادة من خبراتها المتراكمة في مواجهة أزمات مستقبلية.

6. قائمة المراجع:

المؤلفات:

- إتحاد الغرف العربية ،الآثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي، الامانة العامة لاتحاد الغرف العربية،2020، بيروت، لبنان؛
- الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة لسنة 2019، مطبوعات منظمة الأمم المتحدة، 2020، نيويورك، الولايات المتحدة؛
- البنك الدولي، التقديرات المحدَّثة لتأثير جائحة كورونا، مطبوعات البنك الدولي، 2020، واشنطن؛
- البنك الدولي ،آفاق الاقتصاد العالمي، مطبوعات البنك الدولي،2021، واشنطن.
- الشيخ محمد صالح، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002، الاسكندرية؛
- دعبس يسرى، البيئة والتنمية المستدامة:قضايا وتحديات وحلول، مطبعة الجلال، 2006، الإسكندرية؛
- صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، مطبوعات صندوق النقد الدولي، 2020، واشنطن؛
- طلحة أحمد، التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد، مطبوعات صندوق النقد العربي ، 2020. أبو ظبي؛
- عبد البديع محمد ، اقتصاديات حماية البيئة، دار الأمين للطباعة، 2003، القاهرة؛
- غنيم عثمان محمد، أبوزنط ماجدة ، التنمية المستدامة-فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2007، عمان، الأردن؛

- منظمة الأمم المتحدة، اتفاقية الاطار لتغير المناخ، منشورات الأمم المتحدة، 1992، نيويورك؛

- منظمة التعاون الاسلامي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد 19 في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاسلامي، مركز الابحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الاسلامية، 2020، اسطنبول؛

المقالات:

- الهرش أحمد فايز، أزمة الاغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لأزمة كورونا كوفيد 19 ، مجلة بحوث الادارة والاقتصاد، 2020، 2(2)، ص.ص. 117-137.

– العلوي أنس العزيزي، و فعراس عبد العزيز، كورونا covid-19 والمنظومة المناخية، الحرارة عنصر حاسم في المعركة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،نشرية الالكسو العلمية،2020، العدد الرابع؛

- دييم مدانيو، الاثار الاقتصادية المحتملة لفيروس كورونا (كوفيد 19) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، نشرية منظمة الالكسو العلمية،2020، العدد الرابع؛

- سلطان الخليف، التعليم في حالات الطوارئ. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، نشرية الالكسو العلمية،2020، (العدد الثالث)، ص.ص 39-40.

- عبد المنعم هبة، قاسم محمد اسماعيل، تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على قطاع السياحة في الدول العربية وسياسات دعم التعافي، ،صندوق النقد العربي، موجز سياسات، 2020، العدد 15،، ص ص.54-35 ؛

- غنيم عثمان محمد، أبوزنط ماجدة، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة .مجلة الجامعة الأردنية، 2008، (1)35 .ص.ص.190-177

- مكرازي عون، هل أثرت جائحة كورونا على البيئة؟ ،نشرية الالكسو العلمية،2020، العدد الرابع، ص. ص 33-24.

- منه خالد، التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة فيروس كورونا المستجد(كوفيد 19)، سلسلة تحليل السياسات، عدد 2020 ..

- ندير طروبيا. فيروس كورونا: تأزم الوضع الاقتصادي العربي وخيارات المواجهة. مجلة مدارات سياسية،2020، 3(3)، ،ص.ص. 10-25.

مواقع الإنترنت

– منظمة الصحة العالمية .(2020) .على موقع المنظمة :

www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel- coronavirus-2019, consulté le 15/12/2020

- WHO. (2021). *coronavirus disease (covid-19) dashboard, sur le site :* . Récupéré sur world health organisation: https://covid19.who.int/, consulté le 12/01/2021.

- World Travel & Tourism Council. (2019). *Economic Impact.* wttc.org/Research/Economic-Impact.consulté le 17/12/2020.

-Worldometers.(2021,).: www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019, consulté le 25/01/2021.

- WTO. (2020, decembre 25). *Le volume du commerce mondial repart à la hausse au troisième trimestre.* (WTO, Éd.), sur WTO: https://www.wto.org/french/news_f/news20_f/stat_18dec20_f.htm, Consulté le 25/12/ 2020.

المقالات باللغة الأجنبية

- Gössling, s., Scott, D., & Hall, C. M. Pandemics, tourism and global change: a rapid assessment of COVID-19. *Journal of Sustainable Tourism*, 2020, 29(1), 1-20.

- Hugon, P. Du bilan mitigé des Objectifs du Millénaire pour le développement aux difficultés de mise en œuvre des Objectifs de développement durable. *Mondes en développement,,* 2016, *2*(2), 15-32.

- ILO . *ILO Monitor: COVID-19 and the world of work. Sixth edition.* 2020,ILO publication. Geneve.

- Khetrapal, S., & Bhatia, R. (). Impact of COVID-19 pandemic on health system & sustainable development goal 3. . *Indian Journal of Medical Research,*2020*, 151*(5), 395.

- PAUGAM, A., RIBEIRA, T., TUBIANA, L., & PACHAURI, K. (2015). *Regards sur la Terre 2015. Construire un monde durable.* Paris: Armand Colin.
- UNCTAD. *The Impact of the COVID-19 Pandemic on Trade and Development.*,United Nations Publications. 2020, New York.
- UNWTO. *UNWTO World Tourism Barometer, May 2020 – Special focus on the Impact of COVID-19.* UNWTO .: World Tourism Organization. 2020, Madrid.